

المجلة

بجدة أسبوعية للدراسات والبحوث والعلوم والفنون

ARISSALAH
Revue Hebdomadaire Littéraire
Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها
ورئيس تحريرها السئول
احمد حسن الزيات

الإدارة

دار الرسالة بشارع السلطان حسين

رقم ٨١ - عابدين - القاهرة

تليفون رقم ٤٢٣٩٠

برل الاشتراك هي ستة

١٠٠ في مصر والسودان

١٥٠ في سائر الممالك الأخرى

نمن العدد ٢٠ ملبا

الطبعة الأولى

يتفق عليها مع الإدارة

العدد ٨٨٦ « القاهرة في يوم الاثنين ١١ رمضان سنة ١٣٦٩ - ٢٦ يونية سنة ١٩٥٠ - السنة الثامنة عشرة »

سياسة التعليم

للأستاذ محمد محمود زيتون

وان يتحقق هذا إلا إذا كان للمعلمين صحيفة شهرية - إن لم تكن أسبوعية يتبادلون فيها مشا كل المهنة ، ويتناولون أحدث نظرياتها ، على شرط أن تكون بعيدة كل البعد عن اليداف الحكومية البحث ، بل يجب العمل على كفاية حيدتها وحريةها ، ونجاتها من الهزات الحزبية الضيقة كما ينبغي عقد مؤتمرات دورية يتدارسون فيها أمهات المشاكل والتشريعات ، ليضمن بذلك تنسيق الجهود بصدد القرارات المتخذة في كل وجه من وجوه الإصلاح .

وهذا يقتضى كل معلم أن يقدم كل شهر تقريرا عن ملاحظاته ومقترحاته بصدد المادة التي يدرسها ، والكتب المقررة فيها ، ومدى تأثر المعلمين بالبرامج الموضوعة ، والنظم المدرسية ، والنشاط الاجتماعي عامة ، ومقدار التعاون بين المدرسة والبيئة .

ولن يشمر مثل هذا الجهد إلا إذا قامت الوزارة من جانبها بدراسة هذه التقارير وتحليلها وتنسيقها وتصنيفها حتى تكون أرقاما ناطقة بلغة الإحصاء ، وهذا ألصق بأنجاح إدارة البحوث الفنية من أى جهد تضطلع به الآن . .

والصدر الثانى للسلطة التعليمية هو الآباء والأمهات ، فإحوج المشرعين في النظم التعليمية إلى التعرف على شكاوى المنازل ، والوقوف على ميول الفتيان والفتيات نحو المادة العلمية ، وصنوف المعلمين ، وألوان النشاط . .

ليس أجدى على الوطن من اتخاذ الوسائل لتحقيق الاستقرار في شتى المرافق الحيوية ، وبشير هذا تضطرب النفوس ، وتهدم الثقة ، وتشتد حملات الانتهازين . وعواصف التربصين ، مما يحدث خلخلة لا تؤمن عواقبها .

وسياسة التعليم أحق من أى سياسة أخرى بالثبات والاستقرار ولا سيما في جوهرها ، إذ أن سنة التطور تجرى على الأعراض والحواسي دون الأب والصميم .

ومسر التي تدور في فلك الديمقراطية ، وتصدر في سياستها العامة عن وحى مبدئها العام « الأمة مصدر السلطات » ، وتتميز بطابع الاستقرار ، جدير بها أن نغضى إلى النهاية فيما نحن بسبيله من اعتبار القاعين بأمر التربية والتعليم مسئولين أولا عن استجابتهم لروح الأمة في كل تشريعاتهم .

والصدر الأول للسياسة التعليمية هو : المعلمون أنفسهم ، فهم - بما تزودوا به من علوم التربية ، وبما اكتسبوه من تجارب مهدت لهم سبل النجاح في مهمتهم - قادرون على أن يتيروا المصادر العليا بأرائهم ومقترحاتهم .

النفسي « من خاماتها التي تألفت منها وحدتها ، وصيغ كيانها على مر السنين وتوالي الاحكام ، وليس ما يمنع من الاقتباس ولكن بكل حذر ، ومن غير ارتعاع في أحضان الأنظمة التي ترضى الثقافة الخاصة ، والهوى الشخصي .

وان تعوزنا بعد ذلك سبيل الاختيار وبرامج التنفيذ ، مادامنا نعترف بأننا أمة شرقية للفرعونية والاسلامية في دماثنا كرات حمراء وبيضاء ، وللحضارة الحديثة في حياتنا أصداء غيرشلاء . أن التفاهم على معالي الأمور من أشرف ما تقدم به الروح الديمقراطية إن لم يكن من أقدس الواجبات الوطنية التي تتعالى على الأهواء والأشخاص .

وعلى هذا السنن درج السلف الصالح من الملوك والرهبان « وأمرهم شورى بينهم » وليس أدل على هذا لمن كتاب هارون الرشيد إلى علي بن الحسن معلم ولده الأمين وفيه يقول « ولا تمن في مسامحة فيستحلي الفراغ ويألفه ، وقومه ما استطعت بالقرب والملاينة ، فان أباهما فمليك بالنظافة والشدّة » وهكذا كانت الملك شركاء للمعلمين في تربية الأمراء . وهكذا يجب أن تتعاون جميع المصادر لوضع سياسة الاستقرار في التعليم وإلا فالنتيجة اللازمة مجرد آراء وردود وتعليقات ونحزب وتمصب ، وتشكيك للرأى العام ، وضياح للجيل القادمة بينا أهل المقدم والذمذمى عن الأمر الخطير .

محمد محمود زينو

من الأدب الفرنسي

قصائد وأقاصيص

لهيستير أصمير حسن الزينات

مجموعة من أروع القصص القصيرة وأبلغ

القصائد المختارة لصفوة من نوابغ كتاب فرنسا

وشمرائها .

وثمنه ٢٥ قرشاً عدا أجرة البريد

والدرسة والنزل كلاهما مرصد يسجل فيه الملمون والآباء بما يبرهن الحساسة وقائع — إذا وضعت بعادتها الخمام تحت النظر الفاحص أنبات عن تيارات قد رُضاها فنطمئن إليها ونشجعها ، أو نَحْشاها فنجهد في تجنبها وعلاجها بالحكمة والسداد .

ولا كان الملمون هم أصحاب الشأن الأول في الموضوع فقد وجب استخدام « منهج الاستفتاء » المعروف خطره في العلوم الكبريحية ، والاحتامة : ، ذلك منه حبه أسئلة مطروحة منظمة تنظيها منطقياً نفسانياً ، مع لخص الأجوبة عنها بكل عناية . وبهذا لا يجرم الشروع من الانصال المباشر بمن سيشرع لهم ، وعندئذ تكون النظم المختارة ناضجة غاية النضج ، لأنها في الغالب المام من أصداء النفوس في طوابعها ونوازعها .

ويبقى بعد ذلك ما يصح لنا أن نسميه « فلسفة التوجيه » . فإنه إذا اقتصرتم مهمة الدراسة على التلقين الإكراهي ، وحشو الدماغ ثم استفراغه مما عسى أن يكون قد علق به من المعلومات طويلاً وعرضاً ، فليس يعدو الأمر أن يكون سخرة منظمة : إذ يتجرد المدرسون ميكانيكاً لترويض حيوانات ناطقة على حساب التربية والتعليم والتثقيف دون اعتبار للكسب والحسارة .

والخطر محقق من غير شك بالمجتمع أولاً وأخيراً : ذلك بأن التلاميذ يجب أن يسير وفق « الروحانية » المرنة لا نحو « الآلية » الجامدة ، وأن يتوخى « الإيجام » لا « التلقين » .

وإذ ننهي إلى اللغة الإحصائية حسب المنهج الاستقرائي المتبع ، نرى أنفسنا مقيدين بروابط طبييمية هي « القوانين » الصارمة التي لا مناص من الاعتراف بها ، والعمل على تنفيذها في ثقة والعلمثنان ، وأمانة وتسامح .

ومن المحقق أن الآفاق التي تفترض القوانين إما كان نوعها هي الأوضاع التي نشأ عنها المجتمع المتميز بخصائصه ومشخصاته جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً مما لا يدع مجالاً للشك في أن كل فرد بالرأى أو تقليد لنظام أو احتكار لسياسة أو التحكم في فرض ، تحت حماية السلطة القائمة المخولة لن يقدم شيئاً في مجال التعليم ، بل مصير ذلك خسارة في الوقت ، ووقته قر إلى الوراء .

حقاً إن مصر قد درجت منذ كانت على الاستقرار أو بحكم أوضاعها ، ومع ذلك فهي بحاجة إلى الأناة في استخلاص « الجوهر